في الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية

د. سحر حنفي محمود إسماعيل

قسم الاقتصاد والمالية العامة/كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية (مصر)

تاريخ الاستلام: 2022/10/10 ؛ تاريخ القبول: 2022/11/10؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:

طبقاً لصندوق النقد الدولي، يشكل إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة البالغ 22,7 تريليون دولار 24% من الناتج العالمي بأسعار الصرف في السوق، و21% تقريبًا من الناتج العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية. كما يعد أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم. وتعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للسلع، وثالث أكبر دولة مصدرة، على الرغم من أن نسبة الصادرات للفرد الواحد منخفضة نسبيًا. ويعد الاقتصاد الأمريكي ما بعد صناعي حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة 67,8% من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تعد من القوى الصناعية الكبرى. تعد تجارة الجملة والتجزئة أكثر الأنشطة التجارية انتشارًا من حيث صافي الدخل الذي تجلبه. وهي من الرواد عالميًا في تصنيع المنتجات الكيماوية. كما أنها ثالث أكبر دولة منتجة للنفط في العالم وتعد أكبر مستورد له. كما أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الكهرباء والطاقة النووية بالإضافة إلى الغاز الطبيعي السائل والكبريت والفوسفات والملح. كما أن الولايات المتحدة هي أكبر منتج للذرة، وفول الصويا. وتعد بورصة نيويورك أكبر بورصة في العالم من حيث حجم الدولار. نحن إذًا، وباختصار، أمام اقتصاد أقوى دولة في العالم! فكيف نشأت هذه القوة تاريخيًا؟ وكيف نمت وتطورت حتى طغت على العالم المعاصر بأسره؟ وما هي أدوات وأليات تلك القوة المسيطرة؟ وما هو موقفنا نحن شعوب بلدان الجنوب، بصفة خاصّة العالم العربي، من تلك السيطرة؟ هذا ما يحاول ذلك النص الإجابة عنه.

Sommaire

Selon le Fonds monétaire international, le produit intérieur brut (PIB) des États-Unis de 22,700 milliards de dollars constitue 24 % du produit mondial brut aux taux de change du marché et plus de 21 % du produit mondial brut à parité de pouvoir d'achat. L'économie américaine est post-industrielle puisque le secteur des services contribue à 67,8 % du PIB, mais les États-Unis sont toujours considérés comme une puissance industrielle majeure. Les États-Unis sont la nation la plus puissante et la plus innovante sur le plan technologique, en particulier dans les domaines de l'intelligence artificielle, des ordinateurs, des produits pharmaceutiques et des équipements médicaux, aérospatiaux et militaires. L'économie du pays est alimentée par des ressources naturelles abondantes, une infrastructure bien développée et une productivité élevée. Le dollar américain est la monnaie la plus utilisée dans les transactions internationales et la

[1] المؤلف المرسل: د. سحر حنفي محمود إسماعيل. الإيميل:

première monnaie de réserve au monde, soutenue par son économie, son armée, le système du pétrodollar et son eurodollar lié et le grand marché des bons du Trésor américain. Plusieurs pays l'utilisent comme monnaie officielle et dans d'autres, c'est la monnaie de facto. La Bourse de New York est la plus grande bourse du monde en termes de capitalisation boursière et de volume d'échanges. Alors que son économie a atteint un niveau de développement post-industriel, les États-Unis restent une puissance industrielle. Il a un État-providence plus petit et redistribue moins de revenus par l'action du gouvernement que la plupart des autres pays à revenu élevé. Bref, nous sommes face à l'économie du pays le plus puissant du monde! Comment cette force est-elle née historiquement? ET comment a-t-il grandi et s'est-il développé jusqu'à éclipser l'ensemble du monde contemporain? Quels sont les outils et les mécanismes de ce pouvoir de contrôle? ET quelle est notre position, les peuples des pays du tiers monde, en particulier du monde arabe, face à cette domination? C'est ce à quoi ce texte tente de répondre.

أولًا: ميراث التركة الاستعمارية

إن تكوين الوَعْي بالتكون التَّاريخيّ لهيمنة الولايات المتحدة، الاقْتصَادية، والسياسيَّة، والثقافية،... إلخ يجب أن يتم من خلال وعي ملازم بالتكون التَّاريخي للتراكم الرَّأسمالِيّ على الصعيد العالمي[1] هذا التكون التَّاريخي الَّذي تم من خلال التواطؤ بين الرَّأسمال التجاريّ (عقب تبلوره الطبقيّ في غرب أوروبا بصفة خاصة) وبين السلطة المعبرة عن فكرة الدولة القوميَّة السَّاعية إلى تحطيم الاصطفائيَّة الَّتي نهض عليها نمط الإنتاج الإقطاعيّ الآخذ في التحلل (مع ظاهرة تنقيد/ تأجير الأرض)، والمتجهة نحو الانسلاخ عن الجسد اللاتينيّ، وذلك حتى أواخر القرن السَّابع عشر، ثم توسُّع الرَّأسمال الصناعيّ، حتى أوائل القرن الثَّامن عشر، الَّذي تزامن مع هيمنة نمط الإنتاج الرَّأسماليّ المعاصر في طريقه إلى خلق السُّوق العالميَّة وتدويل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل[2] والتغلغل في هياكل المجتمعات المتخلّفة مُشكلاً بذلك دول الاقتصَاد الدوليّ بمستويات مختلفة من التطوُّر. فأضحت دول مُتقدمة، وأمست أخرى مُتخلفة.

وبانتهاء الحرب العالميَّة الثانية يشرع الاقْتصَاد الرَّأسماليّ العالميّ المعاصر في استكمال تكونه من خلال مؤسَّسات دولية (صندوق النقد، والبنك الدوليّ، ومنظمة التجارة) تعمل على ترسيخ تبعية البلدان المنهوبة للأجزاء المتقدمة من النظام الرَّأسمالي العالميّ، من خلال:

– فتح أسواق الأجزاء المتخلّفة لتصريف الإنتاج، بل والنقد، الفائض.

– إغراق الأجزاء المتخلفة في فخ المديونية الدوليَّة، وبالتالي نهب ثروات البلدان الأشد فقراً سواء عبر هذه الديون أو الاستثمارات الأجنبيَّة المباشرة؛ بالإضافة إلى تصدير التضخُّم.

– ومن ثم: فرض سياسات للتنمية يكون انشغالها الأساسيّ تعبئة الموارد الوطنيَّة لصالح الدائنين والمستثمرين الأجانب. وحين يتم التركيز، وبشكل هامشيّ، على التصنيع فإنما يكون ذلك بغرض الإنتاج للتصدير من أجل النقد الأجنبيّ؛ الَّذي يُعاد تصديره إلى الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالميّ.

– توجيه الأجزاء المتخلّفة نحو التعديل الجذري لتشريعاتها المعوقة لحرية السُّوق.

– إعادة هيكلة اقتصادات الأجزاء المتخلّفة على نحوٍ خدمي يُفقِد تلك الأجزاء الشروط الموضوعيَّة لتجديد إنتاجها الاجتماعي؛ فتظل معتمدة على الخارج في إنتاجها؛ فاقدة القدرة على التنمية المستقلة المعتمدة على الذَّات.

يجب هنا الوعي، وصولاً لطبيعة الهيمنة الأمريكية، وهي هيمنة اقتصادية في المقام الأول، بالكيفية التاريخيَّة الَّتي تبلور من خلالها التاريخ النقدي للهيمنة الأمريكية في القرن التاسع عشر[3]، بعد سلسلة متصلة من العلاقات الجدليَّة بين القوى الأوروبيَّة المتصارعة (هولندا، وإنجلترا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبروسيا، والدولة العثمانية) وانتهاءً بالحرب العالمية الأولى الَّتي خرج منها الاقتصَاد الأوروبي حطاماً، بينما خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كأغنى وأقوى دولة رأسماليّة في العالم، يزيد مجموع أرصدتها الذهبية عن مجموع الأرصدة الذهبية الَّتي تملكها روسيا وفرنسا والمانيا وبريطانيا، وكأن الحرب لم تفعل شيئًا سوى تحريك التراكم، أي نقل ثروات أمريكا اللاتينية (وخيرات المستعمرات بوجه عام) من أوروبا إلى الولايات المتحدة. هنا ينبغي الوعي بالظرف التاريخي الَّذي تمكن الذهب من خلاله من إرساء منظومة الأثمان المعبر عنها بعملات وطنية مختلفة نظير سلع تم إنتاجها في أماكن متفرقة من العالم وفي ظل ظروف إنتاجية يميزها التغيرُ المستمر.

ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدي هذه الوظيفة إلا ابتداءً من تداوله كنقود في داخل الاقْتصَاد الرأسماليّ القومي الأكثر تطورًا والَّذي كان في سبيله للسيطرة على الجزء الأكبر من المعاملات الدوليَّة: الاقْتصَاد البريطاني. وتمكن قاعدة الذهب الدولية بدورها الرأسمال البريطاني من تأكيد هيمنته داخل الاقتصاد العالميّ، وهي هيمنة استمدها من تفوق الإنتاجيَّة النّسبية للعمل عمقاً ومدى، وبفضل هذه الهيمنة يصبح الجنيه الإسترليني، العملة الوطنية البريطانية، سيد العملات دوليًا، ويمكن أن يحل محل الذهب لعملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة الرأسمال البريطاني.[4]

وهكذا تحل هيمنة رأسمال أحد البلدان على الصعيد الدولي محل سلطة الدولة على الصعيد القومي، وتمكن هذه الهيمنة عملة الرأسمال المهيمن من القيام في المعاملات الدولية بدور النقود الدوليَّة، سواء كانت هذه العملة تستند إلى الذهب أو لا تستند، وإن يكن من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخيَّة، بحكم تاريخية النقود، بالاستناد إلى الذهب.[5]

ويكون من الطبيعي عند انتقال الهيمنة من رأسمال قوميّ إلى رأسمال قوميّ آخر أن ترث عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدوليَّة حالة بذلك محل عملة الرَّأسمال الَّذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرَّأسماليّ الدولي. وذلك هو ما حدث في فترة الحربين العالميتين عندما فقد الرأسمال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (تاركًا الاقتصاد الدولي كي يُقسَّم عدة كتل نقدية)؛ فقد ظهر الرأسمال الأمريكيّ كي يفرض هيمنته (وارثًا التركة الاستعمارية من أوروبا)، ولكي تأتي الحرب العالميَّة الثانيَّة لتؤكد الهيمنة الجديدة الَّتي تفرض جميع تبعاتها في الفترة التالية للحرب.[6]

ثانيًا: معالم النظام العالمي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة

من المهم للغاية تكوين الوعي النَّاقد بمعالم النظام العالمي المعاصر في ضوء الوَعْي بالدور المركزيّ والمحوري الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم بأسره عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فلقد قادت الولايات المتحدة العالم على الصعيد القانونيّ (الأمم المتحدة)، والنقديّ والمالي (الصندوق والبنك الدوليين)[7]، والتجاريّ (اتفاقيات التجارة)، ولو اقتصرنا؛ لدواعي الإيجاز والتركيز، على معالجة المبادىء (المعلنة)[8] للتنظيم المالي والنقديّ، الذي تم برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكننا القول بأن أهداف **البنك الدولي** كما وردت فى المادة الثانية من الاتفاقيَّة التي أنشأته تتمثل فيما يلي:

أ: المساعدة فى تعمير وتنمية الدول الأعضاء به، وذلك عن طريق تسهيل استثمار الرَّساميل فيها. وإعادة بناء اقتصاداتها.

ب: المساعدة فى تطوير الموارد والإمكانيات الإنتاجيَّة فى البلاد المتخلّفة وتشجيع التنميَّة فيها.

ج: تشجيع الاستثمارات الأجنبيَّة الخاصة عن طريق ضمان القروض المقدمة منها أو المساهمة فى تلك القروض والاستثمارات الأجنبيَّة غير الحكومية وتمويل المشروعات الإنتاجيَّة بشروط ملائمة.

د: العمل على تحقيق التوازن لميزان المدفوعات في الدول الأعضاء بتشجيع تنمية الموارد الإنتاجيَّة لتلك الدول وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية.

هـ: التنظيم بين القروض التى يقدمها البنك وبين القروض التي يضمنها والمقدمة من مصادر أخرى لتحديد الأولوية للمشروعات الأكثر نفعا. ويمكننا إيجاز مهام البنك الدولي في أمرين: أولهما: تقديم وضمان القروض على الصعيد العالميّ. ثانيهما: تقديم المساعدات الفنية للدول المدينة. وبالنسبة للقروض فيشترط الآتي:

(1) موافقه الدولة التى اقترض البنك من أسواقها، والدولة التى يقدم القرض بعملتها.

(2) يمنح البنك قروضًا متوسطة وطويله الأجل تتراوح ما بين سنتين وخمس سنوات من تاريخ عقد القرض وتصل الى 25 سنة بالنسبة للمشروعات المتعلقة بإقامة معدات رأسماليَّة تستخدم فى الأغراض الإنتاجيَّة.

(3) يجب أن لا يتجاوز جملة ما يقدمه البنك من قروض وضمانات نسبه الـ 100% من قيمه رأسماله.

(4) يحدد البنك معدَّل فائده على الاقتراض وفقًا للمعدل الذي يدفعه البنك نفسه للاقتراض وقت عرض القرض فضلاً عن 1% عمولة سنوية. ويبلغ معدَّل الفائدة في الوقت الرَّاهن 7,5% تقريبًا من إجمالي المبلغ الذي ينفق فعلًا على المشروع.

أما الشروط المتطلبه في المشروع: فهي:

(1) يعتبر البنك الدولي مؤسّسة مالية وانمائية على حد سواء، وتقضي الاتفاقية المنشئة للبنك بأن المشروعات التى يقوم بتمويلها يجب أن تكون مشروعات إنتاجية في نطاق التعمير والتنمية.

(2) يجب أن يكون المشروع محدد ومعين بالذات، ويقدم القرض وفقًا لظروف كل مشروع على حدة.

(3) يجب أن يتمتع المشروع بأولويه مُتقدمة في خطط التنميه للدولة طالبة المساعدة.

(4) يهتم البنك بالمشروعات التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معًا.

أما **صندوق النقد الدولي،** فقد انشئ بموجب ذات الاتفاقية التي أنشيء بها البنك الدولي. وقد ترتب على وجود مقر صندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية، واشنطن، بجوار مقر البنك الدولي، ارتباط توجههما ارتباطاً منهجيًا. واذا كان البنك الدوليّ يعد أحد أهم مؤسسات النظام الاقتصادي الدوليّ. فإن دور الصندق لايقل أهمية. خاصّة وأنه قد عهد إليه بمهمة استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات بين الدول والإسهام، كما يجري الإدعاء، في أقامة نظام نقدي دولي مستقر وقادر على تشجيع التوسع في التجارة الدولية ومُعالجة الخلل المؤقت في موازين مدفوعات الدول.[9] وأصبح الصندق والبنك الدوليّ يمثلان ثنائيًا مشتركًا لما اصطلح على تسميته"الإصلاح الاقتصاديّ"، منذ بداية الثمانيات خاصّة بالنسبة للأجزاء المتخلّفة من النظام الرأسمالي العالميّ.

ويمكننا، وفقًا لنص المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للصندوق، حصر أهداف الصندوق فى النقاط التَّالية، وهي الأهداف المعلنة بطبيعة الحال:

(1) تشجيع التعاون الدوليّ بين الدول الأعضاء في المجال النقديّ.

(2) تشجيع النمو المتوازن في مجال التجارة الدوليَّة لرفع مستوى الدخول وتنمية الموارد الإنتاجيَّة للدول الأعضاء.

(3) العمل على تحقيق ثبات أسعار الصرف.

(4) إلغاء القيود الجمركية والتنظميَّة التي تعيق حركة التجارة الدوليَّة.

(5) تحقيق الاستقرار النقديّ بين الدول الأعضاء عن طريق مُعالجة الاختلالات التي قد تصيب موازين مدفوعاتهم والعمل على تقصير أمدها والتخفيف من مداها.

وتعد المهمة الرئيسية للصندوق هي مساعدة الدول الأعضاء فى مواجهة العجز المؤقت فى موازين مدفوعاتها بوضع العملات المختلفة التى لدى الصندوق تحت تصرف الدول التي تعاني من صعوبات فى موازين مدفوعاتها فى المدى القصير أو المدى المتوسط.

وتتمثل ألية صندوق النقد الدوليّ عند القيام بدوره في مجال المساعدات النقدية على اتباع سياسة تحرير الاقتصاد القومي وأبعاد الدوله عن التدخل في الحياه الاقتصاديَّة وترك الحريه لقوى السُوق أو تقوية دور الدولة لدعم حركه قوى السُوق.

ويقدم الصندوق قروضة التنموية لمدد قصيرة تتراوح عادة مابين ثلاث الى خمس سنوات بعد أن يقوم بدراسة الأوضاع الاقتصاديَّة للدولة المقترضة ويتأكد من أن الإصلاح المزمع إجرائه يسمح لها بسداد ديونها وإعادة القروض وفوائدها خلال المدة المحددة.

ولكن، ونظرًا لقصر مدة سداد القرض فأن الدول المدينة لا تستطيع تحقيق الإصلاح الاقتصاديّ المتفق عليه أو تحقيق النمو المطلوب لأن معظم الدول المدينة تعاني من اختلالات هيكليَّة عميقة في نظامها الاقتصاديّ، وتحتاج الى قروض أكثر تيسيرًا لتحقيق الإصلاح الاقتصَاديّ المطلوب وبالتالي فإن هذه الدول قد تعجز حتى عن سداد القروض وأن قامت بسدادها فإنها تسددها بقروض أخرى.[10]

وبوجه عام يمكن القول بأن آلية الصندوق تتمثل في أن يطلب من الدول اتباع سياسة تحرير الاقتصاد القومي وتشجيع الاستثمار الخاص المحليّ والدوليّ وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الإنتاجيّ والحياة الاقتصادية باعتبار أن هذا التدخل يمثل عائقًا أمام حركه التجاره الدوليَّة وإضعاف لقوى السُوق التي يمكن أن تتأثر بتدخل الدولة ودعمها لبعض السلع المحليَّة في مواجهة السلع المستوردة.

كما يطلب الصندوق من الدولة طالبة المساعدة أن تقوم بتحرير الأسعار في الدَّاخل وإلغاء الدعم وتعديل الأسعار الداخليَّة لتتناسب مع الأسعار العالمية وعدم تدخل الدولة في سوق العَمل وعدم الالتزام بتشغيل الخريجين باعتبار أن ذلك يمثل المزيد من الأعباء على موازنة الدولة وزيادة، غير مبررة، في الإنفاق ويتبع الصندوق هذه السياسة مع الدول كافة التي تطلب مساعدته على الرغم من وجود فروقات شاسعة بين الدول من الناحية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

ثالثًا: حقيقة السياسات المتبعة بقيادة الولايات المتحدة

وإجمالاً يمكننا تلخيص الأفكار المركزيَّة التي يعتنقها البنك والصندوق الدوليين في الآتي:

(1) الأهمية الارتكازية التي تعطى للنقود وللسياسة النقدية في تفسير سير النظام الاقتصاديّ.

(2) جميع الأزمات الاقتصادية في البلدان النَّامية هي مشاكل نقدية فحسب.

(3) يأتي مكافحة التضخم النقديّ على قمة انشغال السياسة الاقتصَادية.

(4) تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصاديّ، وتصفية المشروعات المملوكة للدولة، وبيع تلك المشروعات للقطاع الخاص. مع الانسحاب الكامل للدولة من مجال الخدمات العامة تاركة إياها، كليًا أو جزئيًا، للقطاع الخاص.

(5) الرّفض القاطع لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال التمويل التضخُّميّ.

(6) حل البطالة من خلال تخفيض مستويات الأجور، مع وجوب إلغاء الدعم العينيّ، وتقليص إعانات البطالة بل إلغائها. وتحجيم دور نقابات العُمال، بل والوصول إلى درجة المطالبة بحلها!

(7) رفع لواء الحرية الاقتصاديَّة، والمناداة بلا هوادة بالرجوع إلى عالم آدم سميث، العالم الذي تسيره قوانين طبيعية خالدة وتتحكم في أموره يد خافية تنسق بين كل شيْء، وتوفر الهارمونية للنظام الاقتصاديّ.[11]

رابعًا: ذريعة من أجل خرق أحكام القانون الدولي العام

ومن المهم هنا إبراز أهم مظاهر تدخل الصندوق في أدق الشئون الداخليَّة للدول المدينة، وبالتالي تكوين الوَعْي بالدور الذي تؤديه الولايات المتحدة في قيادة العالم سرًا وعلانية. ويمكننا تحديد تلك المظاهر في ثلاثة أوجه أساسية: التدخُّل في السياسات الاقتصاديَّة، وفي منظومة الأثمان الداخليَّة، وفي نوعية الهيكل الاقتصاديّ.

(1) من أهم (شروط) صندوق النقد الدولي هو أن تقوم الدولة طالبة المساعدة باتخاذ إجراءات تضمن أن يكون مستوى وتوزيع الطلب الكلي يتوافقان مع الأهداف العامة التي حددتها السلطات في مجال الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبحيث تؤدي هذه الإجراءات إلى مكافحة التضخُّم والحد من عجز ميزان المدفوعات. وهنا تبرز في توصية/ روشتة البرنامج ضرورة الحد من عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب والعمل على رفع قيمة حصيلتها، وإلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار البيع لمنتجات شركات القطاع العام والخدمات الحكومية، مع رفع أسعار الطاقة.

ورغم أن أحدًا لا يختلف حول ضرورة علاج العجز بالموازنة العامة للدولة وتصحيح أوضاع القطاع العام كإجراءات هامة في تحسين الآداء الاقتصادي بتلك الدول، إلا أن الهدف الحقيقي الذي يسعى إليه الصندوق في هذا الخصوص هو ضرورة إجراء تحويل تدريجي للموارد الاقتصادية لصالح القطاع الخاص؛ باعتباره القطاع الأكفأ في توزيع وتخصيص الموارد وقيادة عملية التنمية، من وجهة نظر الصندوق المتبني لأفكار النيوكلاسيك والنقديين منهم على وجه التحديد، ولذا، فإن أهم ما ينشغل به الصندوق هنا هو إلزام الحكومة بالتقيد بحد أقصى للتوسع الإجمالي للائتمان والقروض التي تقدمها البنوك للحكومة وللقطاع العام، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في الاقتراض. أما كيف يستخدم القطاع الخاص تلك القروض، وهل يستخدمها في إنتاج ما هو ضروري ويلزم لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير؛ أم أنه يبددها في وجوه استثمارية طفيلية وكمالية، لا نفع ولا طائل من ورائها... فتلك أمور لا يهتم بهما الصندوق، المهم، وفقاً لتعاليم النقديين، هو تحويل الموارد بشكل متزايد للقطاع الخاص مهما كانت اتجاهات استثماره.

(2) من (الشروط) الهامة والجوهرية كذلك التي يشترطها الصندوق لمنح الدول النامية مساعدات هو ان تقوم الدولة طالبة المساعدة باتخاذ إجراءات تضمن التأثير في توزيع وتخصيص الموارد، بحيث ينتج عن ذلك ارتفاع في معدَّل النمو الاقتصاديّ وفي حجم السلع المتاحة للتصدير أو المنتجة كبديل للواردات. وفي هذه الإجراءات يقترح خبراء الصندوق تخفيض الاعتماد على المشروعات الصناعيَّة التي تحتاج إلى فترات إنشاء طويلة وإنفاق استثماري ضخم، والتركيز على المشروعات سريعة العائد. وعمومًا، فإن أهم ما يرد في برامج التكييف في هذا الشأن يتمثل في أمرين جوهريين هما: إشكالية الأسعار المحليَّة، وإشكالية سعر الصرف والمعاملات الخارجية.

(أولاً) إشكالية الأسعار المحلية: ويرى الصندوق، ومعه البنك الدولي، ضرورة، وذلك كشرط، تغيير سياسات التسعير ونظم الأسعار، والاقتراب من النظام غير المقيد لقوى العرض والطلب. وهنا يطالب الصندوق، ومعه البنك الدولي، بضرورة رفع الدعم المقدم للفلاحين لقاء منتجاتهم القابلة للتصدير، وبصفة خاصة تلك السلع التي حافظت الحكومة لفترات طويلة على مستوى أسعارها بشكل منخفض أكثر من اللازم عن السعر العالمي. حيث أدت هذه السياسة، ضمن عوامل أخرى، إلى تخفيض المنتجين لإنتاجهم، وبذلك تناقصت حصيلة الدولة من العملات الأجنبيَّة. ونفس هذا المطلب يصر عليه الصندوق بالنسبة لأسعار الطَّاقة، وأسعار منتجات القطاع العام والخدمات الحكومية. ويضاف هنا أيضاً مسألة رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة.

(ثانياً) إشكالية سعر الصرف والمعاملات الخارجيَّة: كذلك يصر الصندوق إصرارًا بالغًا على ضرورة إجراء تخفيض في سعر الصرف للعملة المحليَّة! مع إلغاء القيود المفروضة على المعاملات الخارجيَّة. وإذا كان غالبية المواطنين تضار من عملية التخفيض تلك، ومن تحرير التجارة الخارجيَّة، إلا أن المستفيدين من وراء ذلك هم المشتغلون بالتصدير، محليون كانوا أم أجانب، وكل من يحصل على دخل بالعملة الأجنبيَّة، فضلًا عن تجار العملة. وهؤلاء في الواقع هم السند الاجتماعيّ الذي يستند إليه الصندوق، ومعه البنك الدوليّ، في تمرير هذه السياسات.

(3) يتمثل الوجه الثالث من أوجه التدخل السَّافر من قبل الصندوق، ومعه البنك الدولي، في صميم الشئون الاقتصاديَّة الداخليَّة للبلدان النامية في (اشتراطه) قيام الدول طالبة المساعدة، أو حتى إعادة جدولة ديونها، بتحويل هيكل إنتاجها القوميّ نحو التصدير. وذلك مطلب بديهي. ذلك أن تنمية قطاع الصادرات يضمن، من خلال ما يدره من نقد أجنبيّ، تسديد الديون التي اقترضها البلد الناميّ، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدوليَّة الأخرى. كما أن تنمية موارد النقد الأجنبيّ، من خلال استراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد.

وفي هذا الشأن تتكامل توصيات الصندوق مع توصيات البنك الدولي بصدد السياسات التي (يشترطونها) مثل: ضرورة الترحيب بالاستثمارات الأجنبيَّة التي ستعمل في قطاع التصدير، وحفزها للمجيء من خلال مظلة المزايا الضريبية والحماية من التأميم أو المصادرة وتوفير الحرية لها في تحويل أرباحها للخارج! والسماح لها بالمشاركة في ملكية المشروعات المحلية، مع القطاع العام أو القطاع الخاص، وأن تتاح لها إمكانية الاقتراض من سوق النقد المحليّ... إلخ.[12]

خامسًا: نظام أمريكي عالمي جديد

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن انتصرت على صعيد الاقتصاد العالمي، وأصبحت عملتها الوطنية سيدة العملات الدولية، لم تنتظر قيام نظام عالمي جديد، بل سعت إلى صنع هذا النظام الذي تريده[13]، وذلك وفق رؤية استراتيجية كونية تهدف إلى الحفاظ على التفوق الأمريكيّ في مواجهة القوى الكبرى الأخرى، والعمل على منع ظهور قوة عظمى منافسة، وإعادة ترتيب العالم بما يخدم مصالحها، لذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على كثير من الوسائل والآليات والمنطلقات لصياغة النظام العالمي الجديد بما يضمن تحقيق أهدافها، ومن أهمها:

المنطلقات السياسية: فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف آليات سياسية عدة للانطلاق نحو صنع النظام العالمي الذي تريده، من أهمها:

– الاستفادة من ضعف منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها الدولية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحمل ما بين 22% و25% من ميزانية المنظمة في تحقيق أهدافها ومصالحها، وتكريس هيمنتها على النظام العالمي الجديد. من خلال توافر غطاء من الشرعية الدوليّة في الأنشطة العسكريّة والعقوبات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية.

– الضغط المستمر على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي للاستجابة للتوجهات الأمريكية مع إيجاد المبررات والأدلة الحقيقي منهما والزائف

– استمالة الدول الصديقة والحليفة بتقديم الدعم والمساندة بأشكالها المختلفة، ما دام يصب في مصلحة القوة العظمى وهيمنتها. وفي الوقت نفسه تعزيز العلاقات مع القوى الدولية، خاصة الاتحاد الأوروبي، واليابان والهند، لضمان التزامها بالتوجهات الأمريكية العالمية.

– يرى بعض الخبراء أن انتصار الديمقراطيات وانتشارها عالميًا لا يعود إلى رغبة الأنظمة السياسية في تبني القيم والمبادىء الديموقراطية والاهتمام بحقوق المرأة، ولكن لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي ذاتها دولة ديموقراطية ليبرالية، فأصبحت نموذجًا يحتذى به، كما أن انتشار الديموقراطيات عالميًا لم يحدث إلا بالدعم والتأثير الأمريكيين.[14]

المنطلقات العسكرية[15]: نتيجة لحرص الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بتفوقها العسكري، حيث تبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2021 نحو 750 مليار دولار، من أهمها:

– انتشار القواعد العسكرية الأمريكية الثابتة والمتحركة، وامتلاك قدرات صاروخية استراتيجية عابرة للقارات، مع انفرادها بتوافر قدرات عالمية للنقل الاستراتيجيّ العسكري إلى أي مكان في العالم. هذا بالإضافة إلى صعوبة مجاراة أي دولة في العالم لحجم الإنفاق العسكريّ الأمريكيّ، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على خوض أي حرب من ناحية، ويدفع بقية دول العالم إلى الهيبة من القوة العسكريَّة الأمريكية من ناحية أخرى.

– تنوع تركيبة القوة العسكرية الأمريكية، بما يمكنها من خوض أي نوع من الحروب الحديثة، ومواجهة التهديدات التقليدية. يُضاف إلى ذلك توافر إمكانية إدارة العمليات العسكرية عن بعد بما يقلل خسائرها البشرية والمادية.

– الاستفادة من تفكك حلف وارسو وسقوطه، بالعمل على حلف شمال الأطلسي كإحدى أذرع الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي فرض ضرورة مد مظلة الحلف لتشمل دولاً أخرى في شرق أوروبا على حساب روسيا، مثل سلوفاكيا وإستونيا ورومانيا والتشيك والمجر، ثم توسع الحلف ضمن صيغة شراكة وتعاون مع بعض دول الشرق الأوسط ضمن مبادرة إسطنبول، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.[16]

– ممارسة جميع الأساليب في سبيل فرض الهيمنة والإبقاء على الأنظمة السياسية الموالية لها.[17]

المنطلقات الاقتصادية: ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها فاعل مركزيّ في الاقتصاد العالمي، بما تملكه من قدرات على التصنيع والإنتاج والتصدير، وهي تسهم بنحو 30% تقريبًا من حجم هذا الاقتصاد، لذلك، فإن هناك العديد من المنطلقات الاقتصادية لتحافظ على هيمنتها على النظام العالمي الجديد وتكريس دورها فيه، من أهمها:

– فرض سيطرتها على منظومة النقد العالمي، والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر ومن خلال نفوذها في هاتين المؤسستين شروطاً ومعايير للانضمام إلى المنظمة بحيث لا تنضم الدول الأخرى إليها إلا بعد استيفاء هذه الشروط والمعايير. أضف إلى ذلك الإشراف المباشر على منظمة

التجارة العالميَّة، وتسييس عملها ودورها على المستويين الإقليمي والدولي، مثل السيطرة على التجارة العالميَّة، والتحكم في مفاوضات انضمام قوى كبرى مثل الصين وروسيا إلى المنظمة، وتوجيه هذه المفاوضات وفقاً للمصالح الأمريكية.

المنطلقات الثقافية والتقنية: كثير من المؤشرات تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتقدم دول العالم كلها في المجال التقني، ومن أهم المنطلقات في هذا الصدد:

– ابتداءً من هيمنة الولايات المتحدة على الإعلام على الصعيد العالمي، وبالتالي امتلاك القدرة على خلق الوعي العالمي، وبعد أن ورثت الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا، وتلقت منها التركة الاستعمارية المحملة بكل ما هو دموي وهمجي، قامت بتهميش واختراق أوروبا ثقافيًا، وليس اقتصاديًا وسياسيًا فحسب، فلقد سعت الولايات المتحدة، وبكل قوة من أجل نشر معايير الثقافة الأمريكية وقيمها وأسلوب الحياة والسلوك الأمريكي على جميع الشعوب، مثل انتشار الملابس بتصميماتها الأمريكية، وقيام بعض مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية، مثل مركز كارنيجي في قطر، بتثقيف الشباب حول قيم الديموقراطية الغربية وحقوق الإنسان وحماية الحريات... إلخ. وأضف إلى ذلك ترويج القيم السياسية للنموذج الليبراليّ الأمريكيّ في المجتمع الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديموقراطية الغربية، واحترام الحريات.[18]

سادسًا: موقف بلدان الجنوب من الهيمنة الأمريكية

كما تمارس الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على العالم المعاصر، تمارس تلك الهيمنة على عالمنا العربي بوصفه أحد الأجزاء المتخلفة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وهي تملك إسقاط الأنظمة التي ترى الولايات المتحدة أنها أدت دورها التاريخي بالنسبة لها ولم تعد ذات فائدة مرجوة. وحينئذ لا يحتاج إسقاط النظام القديم سوى قرار من البيت الأبيض وخطة محكمة من الـ CIA. وما الربيع العربي عنا ببعيد. والواقع يؤكد أن تلك الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة والسيطرة التي تحكمها على عالمنا العربي الذي يعج بالقواعد العسكرية الأمريكية بصفة خاصّة في الخليج العربيّ الذي يستمد أمنه من تلك القواعد، ويتم استنزاف موارده من قبل مصانع السلاح الأمريكية بوجه خاص، لعل الواقع يؤكد أن هذه الهيمنة وتلك السيطرة سيبقيان طالما ظل العالم العربي في تلك الحالة من التخلف المزمن التي تبرز من خلال الاعتماد في تجديد إنتاجه الاجتماعيّ على الأجزاء المتقدمة من النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بقيادة الولايات المتحدة، ولن يمكن الحديث عن رفض تلك الهيمنة وهذه السيطرة المفروضة فرضًا على عالمنا العربي إلا ابتداء من تنمية مستقلة معتمدة على الذات. فبدون تلك التنمية المعتمدة على الذات سنظل خاضعين لشروطٍ مجحفة تملى علينا وعلى أجيالٍ قادمة نتحمل أمامها المسئوليَّة التاريخيَّة كاملةً.

خاتمة

بالأرقام والإحصاءات والحقائق التي تشكلت على أرض الواقع، يمكن القول، وبوضوح، أن عالمنا منذ انهيار الإمبراطورية الرُّومانيَّة، بكل جبروتها، لم يعرف دولة تضاهي في القوة والطغيان الولايات المتحدة الأمريكية، فهي منذ تلقيها التركة الاستعمارية الأوروبيَّة وهي تقود العالم المعاصر بكل ثقة؛ وتعلم أن قوتها التي تستمدها من قوة اقتصادها على الصعيد السلعيّ والخدمي والتقني، تجعل بقية دول العالم تابعة لها بأشكال مختلفة من التبعية وبدرجات متفاوتة. وما أن تولت الولايات المتحدة قيادة العالم، إلا وانتقل مركز الثقل الحضاري من أوروبا التي سادت العالم الحديث إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتي راحت تفرض ثقافتها وأيديولوجيتها على العالم المعاصر من خلال أدواتها وأذرعها التنظيمية على الصعيد الدولي، ولأن الثقافة الأمريكية تتركز في الحرية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة، فقد عملت جاهدة على إعادة

هيكلة العالم المعاصر وإعادة تشكيل المجتمعات وفقًا لثقافتها وقد نجحت في ذلك أيما نجاح. وسوف تظل الولايات المتحدة تمارس هيمنتها كقائد أوحد للعالم دون منازع بما يفرضه ذلك من جور وطغيان وحروب بالوكالة... إلخ، حتى تنهض دول الجنوب نهضة حقيقية، دون شعارات جوفاء، نهضة تتخذ من التنمية المستقلة المعتمدة على الذَّات نقطة انطلاق لا تحيد عنها أبدًا.

الهوامش والحواشي

(1) على سبيل المثال، انظر:

A. Emmanuel, **Unequal Exchange**; **A Study of Imperialism of Trade** (New York: Monthly Review Press, 1972).

Samir Amin & J .Saigal, **L'échange inégal et la loi de la valeur**: **la fin d'un débat** (Paris: Éditions Anthropos -IDEP, 1973).

Rosa Luxembourg, **The Accumulation of Capital**. London: Rutledge and Kegan 1963.

Ludwig von Mises, **Economic Policy**: **Thoughts for Today and Tomorrow**, Third **Edition** (Alabama: Ludwig von Mises Institute, 2006), p.18.

(2) يمكن القول بأن التقسيم الدولي للعمل يتلخص في أن تتخصص بلدان في الربح وتتخصص بلدان آخري في الخساره؛ وقد كان وطننا العربي منذ الأزمنه البعيدة وقد أنشب الغزاة أسنانهم في حنجرته، نموذجاً للبلدان التي تتخصص في الخسارة. فلم نزل نواصل تلبية احتياجات السوق العالميه بوصفنا مصدراً للنفط، والحديد، والنحاس، وكل ما يلزم البلدان المتقدمة من أجل تجديد إنتاجها الاجتماعي. ولعل الحديث عن أسعار عادله لهذه الموارد في الوقت الحاضر هو من مفاهيم القرون الوسطي؛ فنحن الآن في ذروة حقبة التجارة الحرة، وبقدر ما تزداد الحرية المتاحة أمام الأعمال بقدر ما يصبح من الضروري إنشاء المزيد من السجون من أجل من يضارون من جراء تلك الأعمال. فالكل يعمل لصالح، ومن أجل السوق، الخارجية المسيطره؛ وهي التي تحقق شلالات من الأرباح تفيض من القروض والاستثمارات الأجنبية الي الأسواق الداخلية الخاضعه لها، ونحن، في بلدان الجنوب، مَن يحصد التخلف والمزيد من التبعية. للمزيد من التفصيل، انظر: مقالنا: **الوطن العربي كفريسة**، الحوار المتمدن – العدد: 5898 - 2018/6/9.

(3) للمزيد من التفصيل، انظر:

محمد حامد دويدار، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته** (الإسكندرية: منشأة المعارف،1981)، ص124.

رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، عالم المعرفة؛ 191. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، 1987.

محمد عادل زكي، **نقد الاقتصاد السياسي**، ط6 (تونس: دار المقدمة، 2021)، ص231.

بول هازار، **أزمة الضمير الأوروبي** (القاهرة: دار الشروق، 1995)، ص213.

كرين برنتن، **أفكار ورجال: قصة الفكر الغربي**، ترجمة: محمود محمود (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1965)، الفصل العاشر.

(4) محمد حامد دويدار، **الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1981)، ص124.

محمد عادل زكي، **نقد الاقتصاد السياسي**، المصدر

(5) انظر: دويدار، المصدر نفسه، ص126.

(6) انظر: دويدار، المصدر نفسه، ص127.

(7) للمزيد من التفصيل، انظر:

L .Williams, **International Monetary Plans after Bretton Woods**, Foreign Affairs, VOL.23(1944_1945),p.39 et seq.Clement R. ,**The World Bank , Constitution and –function–s**, Journal of the Institute of b Bankers,vol. 89 ,August 1968, p.375.Richard J.H. ,**International Economic Institutions** , London 1970, p.93 Ko-var-"R" **les regale s applicable aux relations entre pays en voie de development**, p.299 Alting von Geusau: **the Lome convention and a new inter**. **Economic order**, 1977, .p. 116 William B. weather, JR.and keith davis, hunan resources and personal management, NEW YORK MCGRAW-HILL BOOK Co., 1989 Broches sella: **inter**. **bank for reconstructions and development**, **foreign development lending**, 1971, p. 86 Koeing L assistance technique ET les operations de Pré-investissement de la Banque Mondiale. Finances ET Developpment, Revue, 1967, P.234 -235 Mateeki .B.E: **Establishment of the International finance corporation**, a case study, International Organization Revue V.X (1956) .pp.261 – 274

(8) سنرى بعد قليل كيف تتناقض تلك المبادىء المعلنة مع ما يجري عملًا على أرض الواقع!

(9) من الجدير بالذكر أن الموارد المالية للصندوق تقوم على أساس نظام الحصص للدول الأعضاء التى تتحدد وفقا لمعايير مختلفة؛ من بينها وضع الدولة فى الاقتصاد العالمى وحجم التجارة الدولية والناتج القومى لكل دولة. ويعاد تقدير الحصص كل خمس سنوات. ويتوقف مدى قدرتها على الالتجاء الى الصندوق للاقتراض على حجم الحصة التي تقدمها الدولة. كما يتوقف على قدر هذه الحصة القدرة التصوتية فى مجلس أدارة الصندوق؛ حيث تقوم كل دولة عضو بايداع حصتها فى الصندوق بما يعادل 25% منها ذهب أو 10% من أصولها الرسمية وباقى الحصة يتم إيداعها فى شكل عملة محلية. ويمكن لأي دولة عضو أن تشترى من الصندوق عملات أخرى مقابل عملتها المحلية فى حدود 25% من قيمة حصتها السنوية بشرط ألا تتجاوز عملية الشراء 200% من قيمة حصتها من العملة المحلية لدى الصندوق.

(10) "إن الرأسمالية العالمية قد استغلت هذه الحالة الهستيرية التي حدثت في الإقراض للبلاد المتخلفة لكي تخفف، بقدر الإمكان، من أزمتها الكسادية، ذلك أن تلك القروض الضخمة التي انسابت إلى البلاد المتخلفة المدينة قد أدت إلى زيادة صادرات السلع الغذائية والاستهلاكية والمصنعة من الدول الدائنة إلى تلك البلاد، حيث أن الجزء الأعظم من تلك القروض كان مقيداً، أي مشروطاً بشراء سلع وخدمات من الدول المانحة. وبذلك ساعدت تلك القروض على التخفيف من حدة البطالة وتعطل الطاقات الإنتاجية وتقليل معدل التضخم بالبلاد الرأسمالية. وعليه، نستطيع أن نقرر، أنه لولا تلك القروض لكانت عمليات التردي التي حدثت في تراكم الرأسمال والنشاط الاقتصادي بالبلاد الدائنة، أشد خطورة مما بلغته بالفعل". رمزي زكي، أزمة القروض الدولية (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987)، ص21. وهو ما يتأكد بتقرير الشمال والجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة فيلي برانت. ترجمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت 1981، ص204. وراجع:

William R. Cleine **International Debt, Systematic Risk and Policy Response** (Washington: Institute for International Economics, 1999), p 54-9.

للمزيد من التفصيل: رمزي زكي، **أزمة القروض الدولية: الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987)، رمزي زكي، **القروض الخارجية وآثارها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1984.

(11) للمزيد من التفصيل عن هذا الاتجاه، انظر:

L. Moss, **The Economics of Ludwig von Mises: Toward a Critical Reappraisal**, (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976). E. Dolan, **The Foundations of Modern Austrian Economics** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1976). James Buchanan, **Cost and Choice: An Inquiry in Economic Theory** (Indianapolis, IN: Liberty Fund, Inc NY: The Foundation for Economic Education, 1999). O Driscoll Gerald, **Economics as A Coordination Problem: The Contributions of Friedrich Hayek** (Kansas City: Sheed and Ward, Inc, 1977). Beyond **Neoclassical Economics: Heterodox Approaches to Economic Theory**, Ed: Fred E. Foldvary (Cheltenham: Edward Elgar Publishing-limit-ed, 1996). Klaus H. Hennings, **The Austrian Theory of Value and Capital: Studies in the Life and Work of Eugen von Bohm-Bawerk** (Cheltenham: Edward Elgar Publishing-limit-ed, 1997) Samuelson and D. Nordhaus, **Economics** (New York: McGraw-Hill Companies 2005).R. G. Lipsey and P. N. Courant, **Economics** (New York: Addison-Wesley, 1999). Milton Friedman, **Capitalism and Freedom**, University of Chicago Press, Chicago, 1962.M.Friedman, **Adam Smith`s Relevance for today**, in: Challenge, March/ April, 1977, pp, 6-12. David Friedman, **The Machinery of Feedom**, (Harper & Row, New York, 1973) .

(12) في هذا الشأن يمكننا الاكتفاء بثلاث حالات كارثية، تمت جميعها برعاية أمريكية كاملة، حالة رواندا، وحالة الهند، وحالة بنجلاديش. **أولاً: حالة رواندا:** وصل البنك الدولي إلى رواندا في نوفمبر 1988 لاستعراض برنامج المصروفات العامة في رواندا. ووضعت سلسلة من التوصيات بغية إعادة رواند إلى طريق النمو الاقتصادي المستدام. وعرضت بعثة البنك الدولي على الحكومة الخيارات السياسية أمام البلاد في شكل سيناريوهين. السيناريو الأول المسمى"دون تغيير استراتيجي" يطرح خيار بقاء نظام تخطيط الدولة القديم. في حين كان السيناريو الثاني المسمى "مع التغيير الاستراتيجي" يقوم على إصلاح الاقتصاد الكلي، والانتقال إلى سياسات "السوق الحرة". وبعد عدة عمليات "محاكاة" اقتصادية دقيقة للنتائج السياسية المحتملة استخلص البنك الدولي، بقدر من التفاؤل، أنه إذا اعتمدت رواندا السيناريو الثاني، فستزيد مستويات الاستهلاك زيادة ملحوظة فيما بين 1989 و1993 إلى جانب انتعاش الاستثمار وتحسين ميزان المدفوعات. كما أثارت"المحاكاة" إلى آداء تصديري إضافي ومستويات أدنى كثيراً من المديونية الخارجية. وتتوقف هذه النتائج على التنفيذ السريع للوصفة المعتادة وهي تحرير التجارة وتخفيض سعر العملة، إلى جانب إلغاء كل المعونات للزراعة والتصفية التدريجية للموظفين المدنيين، والإسراع في خصخصة منشآت الدولة. واعتمد السيناريو الثاني"مع التغيير الاستراتيجي" ولم يكن أمام الحكومة خيار آخر، ونفذ تخفيض يبلغ 50% لسعر الفرنك الرواندي في نوفمبر 1990 بعد ستة أسابيع فحسب من غزو جيش الجبهة الوطنية الرواندية المتمردون أوغندا. وكان المقصود من تخفيض سعر العملة هو زيادة صادرات البن. وصور للرأي العام باعتباره وسيلة لإصلاح اقتصاد دمرته الحرب. وليس مما يثير الدهشة أن نتائج مضادة

تماماً هي التي تحققت، مما أدى إلى تفاقم محنة الحرب الأهلية، فمن وضع الاستقرار النسبي للأسعار أسهم هبوط الفرنك الفرنك الرواندي في إطلاق التضخم وانهيار الدخول الحقيقية.وبعد بضعة أيام من تخفيض سعر العملة أعلنت زيادات كبيرة في أسعار الوقود والمواد الاستهلاكية الأساسية. وزاد مؤشر الأسعار الاستهلاكية من 1% في عام 1989 إلى 19,2% في عام 1991. وتدهور وضع ميزان المدفوعات تدهوراً شديداً، وزاد الدين الخارجي القائم، الذي كان قد تضاعف بالفعل في عام 1985، بنسبة 34% فيما بين عامي 1989 و1993. ودبت الفوضى في جهاز الدولة الإداري، ودفعت منشآت الدولة إلى الإفلاس، وانهارت الخدمات العامة، تحت وطأة تدابير التقشف التي فرضها صندوق النقد الدولي. ورغم إقامة "شبكة أمان اجتماعي" خصصها المانحون للبرامج في القطاعات الاجتماعية، فقد زادت بشدة نسبة سوء التغذية الحادة بين الأطفال، وزاد عدد حالات الملاريا المسجلة بنسبة 21% في العام الذي أعقب اعتماد برنامج صندوق النقد الدولي، وذلك إلى حد كبير نتيجة عدم توافر الأدوية المعتادة للملاريا في مراكز الصحة العامة. وأدى فرض رسوم مدرسية في المدارس الابتدائية إلى انخفاض شديد في نسبة الالتحاق بالمدارس.وبلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها حين اقتلع المزارعون الرونديون 300000 شجرة بن فرغم الأسعار المحلية المتزايدة جمدت الحكومة سعر البن في المزرعة عند مستواه في عام 1989 (125 فرنك للكيلو) بمقتضى أحكام اتفاقها مع مؤسسات بريتون وودز. ولم يكن مسموحاً للحكومة (بمقتضى قرض البنك الدولي) أن تحول موارد الدولة إلى صندوق التسوية.وفي يونيو 1992، أمر صندوق النقد الدولي بإجراء تخفيض جديد لسعر العملة، مما أدى، في ذروة الحرب الأهلية، إلى مزيد من تصاعد أسعار الوقود والمواد الاستهلاكية الأساسية. وهبط إنتاج البن بنسبة 25% أخرى في عام واحد. ونتيجة الإفراط في زراعة أشجار البن نقصت، بشكل متزايد، الأراضي المتاحة لإنتاج الأغذية، ولكن لم يكن من اليسير أن يتحول الفلاحون ثانية إلى المحاصيل الغذائية. كان الدخل النقدي الضئيل المتحقق من البن قد تآكل، ولكن لم يعد هناك شيء يمكن الاعتماد عليه، ولم تكن العائدات النقدية من البن غير كافية لشراء الأغذية فحسب بل أن أسعار المدخلات الزراعية قد ارتفعت بشدة وأصبحت العوائد النقدية من البن غير كافية. وارتدت أزمة اقتصاد البن على إنتاج المواد الغذائية التقليدية، مما أدى إلى انخفاض شديد جداً في إنتاج تلك المواد الغذائية. في الوقت نفسه تحللت تعاونيات الإقراض والإدخار التي كانت تقدم الإئتمان لصغار الفلاحين. وفضلاً عن ذلك؛ فمع تحرير التجارة وإطلاق أسواق الحبوب كما أوصت مؤسسات بريتون وودز كانت الواردات الغذائية الرخيصة والمعونة الغذائية من البلاد المتقدمة تدخل رواندا ومعها زعزعة الأسواق المحلية.كذلك، ونتيجة لتدابير التقشف وانخفاض رواتب الموظفين المدنيين (وهي الطبقة التي اشترط البنك تقليصها) شاع جو من عدم الأمان العام الذي تجلى في عام 1992.وقد وثقت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) جيداً خطورة الوضع الزراعي، وحذرت من وجود مجاعة واسعة في الأجزاء الجنوبية وكان قرار تخفيض سعر العملة، وفقاً لطلب صندوق النقد الدولي، قد صدر بالفعل في 17 سبتمبر 1990، قبل نشوب المنازعات، في اجتماعات رفيعة المستوى عقدت في واشنطن بين صندوق النقد الدولي وبعثة برئاسة نتيجوريوا وزير المالية الرواندي، وأعطى"الضوء الأخضر": ومنذ أوائل أكتوبر في اللحظة التي بدأ فيها القتال، جاءت ملايين الدولارات مما يسمى"مساعدة ميزان المدفوعات" (من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف) تصب في خزائن البنك المركزي. وخصصت هذه الأموال التي يديرها البنك المركزي (من جانب المانحين) للواردات السلعية. ولكن يبدو مرجحاً أن حصة كبيرة من هذه "القروض سريعة الدفع" قد حولها النظام (ومختلف أجنحته السياسية) إلى شراء العتاد العسكري من جنوب أفريقيا ومصر وأوروبا الشرقية. وإلى جانب ذلك فقد اتسعت القوات المسلحة بين يوم وليلة منذ أكتوبر 1990 من 5000 رجل إلى 40000 رجل، مما تطلب بالحتم (في ظل ظروف ميزانية التقشف) تدفقاً كبيراً

من الأموال الخارجية. وجاء المجندون الجدد أساساً من صفوف العاطلين في المدن الذين تضخمت أعدادهم كثيراً منذ انهيار سوق البن في عام 1989. كما اجتذب آلاف الجانحين والشباب الخاملين إلى الميليشيات المدنية المسئولة عن المذابح. ومكن جزء من مشتريات الأسلحة القوات المسلحة من تنظيم رجال الميليشيات وتسليحهم.وبشكل عام، فمنذ بداية المعارك (التي توافقت زمنيًا مع تخفيض سعر العملة والتدفقات الأولى من الأموال الجديدة) في أكتوبر 1990، بلغت قيمة المدفوعات 260 مليون دولار أمريكي، مع قدر كبير من الإسهامات الثنائية من فرنسا وألمانيا وبلجيكا والجماعة الأوروبية والولايات المتحدة. وإذا كانت القروض الجديدة قد أسهمت في تحرير الأموال لدفع خدمة الدين فضلاً عن تجهيز القوات المسلحة فإن الشواهد توحي بأن جانباً كبيراً من مساعدات المانحين لم يستخدم على نحو إنتاجي أو يوجه إلى تقديم الإغاثة في المناطق التي أصابتها المجاعات. وجدير بالذكر أن البنك الدولي (من خلال رابطة التنمية الدولية التابعة له والميسرة للقروض) قد أمر في عام 1992. بخصخصة منشأة الكتروجاز المملوكة للدولة. وكان مفروضاً أن توجه حصيلة الخصخصة إلى خدمة الدين. وبمقتضى اتفاق قرض اشترك في تمويله بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق التنمية الفرنسي كان مفروضًا أن تتلقى السلطات الرواندية في المقابل (بعد تلبية المشروطيات) مبلغاً متواضعاً هو 39 مليون دولار أمريكي يمكن أن ينفق بحرية على الواردات السلعية كما شملت الخصخصة التي نفذت في قلب الحرب الأهلية عمليات فصل للعاملين وارتفاعاً مباشراً في سعر الكهرباء مما زاد في شل المرافق العامة في الحضر. ونفذت عمليات خصخصة مماثلة لروانداتل، وهي شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للدولة والتابعة لوزارة النقل والمواصلات في سبتمبر 1993. وراجع البنك الدولي بعناية برنامج الاستثمار العام الراوندي. وبعد فحص مذكرات المشاريع أوصى ببيع أكثر من نصف مشاريع الاستثمار العام في البلاد. وفي مجال الزراعة طلب البنك الدولي بتخفيض كبير في استثمارات الدولة، بما في ذلك التخلي عن برنامج استصلاح أراضي المستنقعات الداخلية التي كانت الحكومة قد بدأته؛ استجابة للنقص الشديد في الأراضي الصالحة للزراعة (واعتبره البنك الدولي غير مربح). وفي القطاعات الاجتماعية اقترح البنك الدولي ما سمى (برنامج الأولويات) بمقتضى شبكة الأمان الاجتماعي القائم على زيادة الكفاءة، و(تخفيف العبء المالي على الحكومة) عن طريق اقتضاء رسوم المستخدمين، وتسريح المدرسين وعمال الصحة، وخصخصة الصحة والتعليم.

ثانياً: حالة الهند: لم تكن الكفالة التي قدمها صندوق النقد الدولي لحكومة حزب المؤتمر برئاسة ب. ف. ناراسيمها في عام 1991 تشير لدى الوهلة الأولى إلى انهيار اقتصادي كبير وتحلل للمجتمع المدني شبيه بما حدث في كثير من البلدان التي أصابتها الديون في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، والتي تخضع (للعلاج بالصدمة) على يد صندوق النقد الدولي. وفي حين أن الهند لم تعان تضخماً زائداً، ولا انهياراً في سوق عملائها الأجنبية، فقد كان الأثر الاجتماعي في بلد يضم 900 مليون نسمة مدمراً: ففي الهند أثر برنامج صندوق النقد الدولي الذي بدأ في يوليو 1991 تأثيراً مباشراً على معيشة مئات الملايين من الناس، وظهرت شواهد على جوع مزمن منتشر وفقر اجتماعي نشأ مباشرة عن تدابير الاقتصاد الكلي ابتداءً من توصيات/شروط صندوق النقد الدولي. وقد تحرك برنامج صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي في الهند مع سقوط حكومة جاناتا دال التي يرأسها ف. ب. سنغ في عام 1990، واغتيال راجيف غاندى أثناء الحملة الانتخابية في عام 1991، واضطرت الحكومة إلى أن تنقل جواً نحو 47 طناً من الذهب إلى خزائن بنك إنجلترا "وديعة تأمين" لتلبية اشتراطات الدائنين الدوليين وكان هدف اتفاق صندوق النقد الدولي الذي نفذ بعد ذلك بقليل هو في أفضل الأحوال إعطاء مهلة قصيرة لالتقاط الأنفاس. فمع وجود دين يزيد عن 80 مليار دولار أمريكي، لم تكن قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (التي خصصت أصلاً لسداد الدائنين الدوليين) تكاد توفر الأموال اللازمة لتمويل ستة أشهر من

خدمة الدين.وكانت "الجراحة الاقتصادية" التي أوصى بها صندوق النقد الدولي بمقتضى السياسة الاقتصادية الجديدة تلزم الحكومة الهندية بتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية (بما فيها المعونات للمواد الغذائية) وبيع المنشآت العامة الأكثر ربحاً بـ (سعر جيد) إلى بيوت الأعمال الكبيرة والرأسمال الأجنبي. وشملت تدابير الإصلاح الأخرى إغلاق عدد كبير جداً مما سمي"المنشآت العامة المريضة"، وتحرير التجارة، وحرية دخول الرأسمال الأجنبي، فضلاً عن إصلاحات كبيرة في المؤسسات المصرفية والمالية والهيكل الضريبي، بل والتعليمي!واستهدف انفاق قرض صندوق النقد الدولي، إلى جانب قرض التكييف الهيكلي الذي قدمه البنك الدولي ووقع في ديسمبر 1991 (والذي ظلت محتوياته وشروطه سرًا من أسرار الدولة العليا) مساعدة الهند على تخفيف مصاعب ميزان المدفوعات، وتقليل عجز المالية العامة، وتلطيف الضغوط التضخمية. غير أن حزمة صندوق النقد الدولي/البنك الدولي أدت إلى نتائج مضادة تماماً: فقد دفعت الاقتصاد إلى ركود تضخمي (زاد سعر الأرز بأكثر من 50% في الشهور التي أعقبت تدابير عام 1991 الاقتصادية) وزادت أزمة ميزان المدفوعات (نتيجة زيادة تكلفة المواد الأولية المستوردة وتدفق الواردات لدعم الاستهلاك الترفي) فضلاً عنهذا فقد دفع تحرير التجارة، مصحوباً بضغط القوة الشرائية الداخلية وحرية الرأسمال الأجنبي، عدداً كبيراً من المنتجين المحليين إلى الإفلاس. أقيم صندوق التجديد الوطني في يوليو 1991. ولم توفر شبكة الأمان الاجتماعي التي صممها مستشارو البنك الدولي ووجهت إلى ما يسمى بالمجموعات المحرومة تعويضاً كافياً لما يقدر بأربعة إلى ثمانية ملايين من عمال القطاعين العام والخاص (من بين قوة عمل منظمة تبلغ 26 مليوناً) الذين سرحوا نتيجة البرنامج، واستهدف صندوق التجديد الوطني رشوة المعارضة النقابية. فقد كان مفروضاً تسريح ما يقرب من ثلث العمال في صناعة النسيج، والذبول التدريجي لجانب كبير من صناعة السيارات والصناعات الهندسية مع دخول الرأسمال الأجنبي، وإقامة المشاريع المشتركة. وبدلاً من توسيع قوانين العمل لتحمي العمال العرضيين والموسميين اقترح برنامج صندوق النقد الدولي "مساعدة الفقراء" بنبذ قوانين العمل كلياً، دون النظر للأثر الاجتماعي الواسع للسياسات الاقتصادية الجديدة على العمال الزراعيين والحرفيين والمنشآت الصغيرة، فأكثر من 70% من الأسر الريفية في الهند مزارعون هامشيون أو عمال زراعيون معدمون، يمثلون ما يزيد عن 400 مليون نسمة. وبالتالي أخذ ملايين العمال الزراعيين المعدمين يسحقون تحت وطأة السياسة الاقتصادية الجديدة لمانموهان سنغ وزير المالية التي جاءت تنفيذاً حرفياً ودقيقاً لتعليمات الصندوق والبنك الدوليين!.أوصى صندوق النقد الدولي/ البنك الدولي، كذلك، بإلغاء تشريع الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن عدم ربط الدخول بالأسعار. وأسهم تحرير سوق العمل المقترح في تعزيز العلاقات الاجتماعية الاستبدادية، وبذا أضفى المشروعية على عمالة الأطفال والاستغلال العبودي، طالما خضع سوق العمل، وبالتالي الأجر وظروف العمل الأخرى، إلى قوانين العرض والطلب.ومع وجود الحركات الانفصالية النشطة في كشمير والبنجاب وأسام، والاضطرابات في إقليم أمريستار، أسهم، وبفاعلية، الدواء الاقتصادي الذي قدمه صندوق النقد الدولي/البنك الدولي في زيادة الاستقطاب الاجتماعي. وأدت إجراءات التقشف التي فرضها المانحون إلى تفاقم التوترات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات وبشكل أعم أسهم البرنامج الاقتصادي في تأجيج الصراعات في أرجاء المجتمع الهندي. **ثالثاً: حالة بنجلاديش:** في 1974 أقرت مؤسسات بريتون وودز بقوة مبادرة واشنطن، وفي نفس العام كان دائنو بنجلاديش يطالبون بتكوين (كونسرتيوم للمعونة) تحت وصاية البنك الدولي. وفي حين لم يكن برنامج "التكييف الهيكلي" قد بدأ رسمياً بعد؛ فإن الحزمة الاقتصادية لبنجلاديش في منتصف السبعينات كانت تحوي معظم مكوناته الأساسية. بل في العديد من النواحي كانت بنجلاديش "حالة اختبار معملي". وبلداً يمكن فيه تجربة (التدخل) من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي أعقاب الإطاحة بالشيخ مجيب واغتياله كانت

المساعدات العسكرية الأمريكية المستمرة لبنجلاديش مشروطة، وبشكل معلن، بالتزام البلاد بالشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ لصندوق النقد الدولي. كانت بنجلاديش تحت الإشراف الدائم من جماعة المانحين الدوليين منذ وصول ضياء الرحمن إلى الرئاسة في عام 1975، وكذلك خلال حكم الجنرال حسين محمد إرشاد. وكان جهاز الدولة بأكمله تحت السيطرة القوية للمؤسسات المالية الدولية، ووكالات المعونة. وكان كونسرتيوم المعونة، منذ إنشائه يجتمع سنوياً في باريس. وأقام صندوق النقد الدولي مكتب اتصال في البنك المركزي في العاصمة دكا، ووجد مستشارون للبنك الدولي في معظم الوزارات. كما لعب بنك التنمية الآسيوي الذي تسيطر عليه اليابان دوراً حاسماً في تشكيل السياسة الاقتصادية لبنجلاديش. ومكن اجتماع عمل شهري يعقد تحت إشراف مكتب البنك الدولي في دكا مختلف المانحين والوكالات من أن (تنسق) بكفاءة (خارج الوزارات) العناصر الأساسية لسياسة الحكومة الاقتصادية.سيطر كونسرتيوم المعونة على مالية بنجلاديش العامة. غير أن هذه العملية لا تتمثل فحسب في فرض التقشف المالي والنقدي؛ فقد أشرف المانحون مباشرة على تخصيص الأموال، ووضع أولويات التنمية. وفضلاً عن هذا فقد اكتسب البنك الدولي، بمقتضى فرض إدارة الموارد العامة، السيطرة على الميزانية العامة بأسرها، بما فيها توزيع المصروفات العامة بين الوزارات، بل وهيكل الإنفاق في كل وزارة. كما تحكم كونسرتيوم المعونة في إصلاحات النظام المصرفي التي نفذت في ظل حكومة السيدة خالدة ضياء، فصدرت الأوامر بالتسريحات، وأغلقت المنشآت العامة، وشبه العامة. ومنع التقشف المالي الحكومة من تعبئة الموارد الداخلية. كما اشترط كونسرتيوم المعونة إجراء مناقصات دولية بالنسبة لجل مشروعات الاستثمار العام، وتولت شركات البناء والشركات الهندسية الدولية الكبيرة عملية تكوين الرأسمال على حساب المنشآت الوطنية. انظر للمزيد من التفصيل بصدد الحالات الثلاث المذكورة أعلاه: ميشيل تشوسودوفيسكي، **عولمة الفقر**، ترجمة محمد مستجير مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، ص6-20. جيرمي سيبروك، **ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل**، ترجمة فخري لبيب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2002. ص292، وما بعدها. جان زيجلر، إمبراطورية العار: **سادة الحرب الاقتصادية: الإقطاعيون الجدد**، ترجمة هالة عيسوي، إصدارات سطور الجديدة، القاهرة،2007. بوجه خاص: الفصل السادس. تقرير منظمة الأغذية والزراعة، **تقرير حالة الأغذية والزراعة** (1993) و(1994).

(13) انظر: جمال سند السويدي، **آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد** (أبو ظبي، د. ن، 2014)، نعوم تشومسكي، **الدولة المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية**، ترجمة محمود على عيسى (بيروت: دار الكتاب العربي، 2003)، شريف دلاور، **السطو على العالم: التنمية والديموقراطية في قبضة اليمين المتطرف** (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2012)، تيري ل. ديبل، **استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، آلان جوكس، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة غازي برو (بيروت: دار الفارابي، 2015)، إيمانويل تود، **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي** (بيروت: دار الساقي، 2016)، غسان سلامة، **أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها**، ترجمة مصباح الصمد (بيروت: دار النهار، 2016)

(14) انظر: السويدي، المصدر نفسه، ص341.

(15) التحديث النووي في ميزانية الجيش الأمريكي للعام 2022، والذي يتكلف 27,7 مليار دولار، يشمل: الطائرات حاملة الأسلحة النووية بعيدة المدى بقيمة 3 مليار دولار.

غواصة الصواريخ الباليستية طراز كولومبيا بقيمة 5 مليار دولار.

الصواريخ الأمريكية بعيدة المدى بقيمة 609 مليون دولار.

الردع الاستراتيجي الأرضي بقيمة 2,6 مليار دولار.

(16) انظر: السويدي، المصدر نفسه، ص351.

(17) فبشأن أمريكا اللاتينية على سبيل المثال؛ فلا شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ إعلان مبدأ مونرو في 1823، ذات تاريخ حافل بالأحداث المثيرة، والدموية غالبًا، المتعلقة بتلك القارة، التي اعتبرتها الولايات المتحدة ملكاً لها، وفي سبيل تأكيد هذا الاعتقاد، قامت الولايات المتحدة برسم العديد من خطط الانقلاب، ودعم الأنظمة الديكتاتورية القمعية، وتمويل الحكومات المتهمة بارتكاب جرائم واسعة النطاق ضد الإنسانية بزعم حماية الإنسانية! فلقد احتلت قوات مشاة البحرية الأمريكية نيكاراجوا بين عامي 1912 و1933 من أجل قمع تمرد يساري! كما قامت الـ CIA بالتخطيط لانقلاب في جواتيمالا في 1954 أطاح برئيس منتخب، وأطلق شرارة حرب أهلية دامت أكثر من ثلاثين سنة خلّفت ورائها نحو ربع مليون قتيل! ومنذ الستينات، أطلقت الـ CIA حملة لإسقاط حكم "كاسترو"! وفي 1973 ساعدت الـ CIA، ومعها كبرى شركات الاتصالات العالمية، على التخطيط لانقلاب آخر في تشيلي وخلع الرئيس"سلفادور أليندي"، وهو أول رئيس وطني منتخب في النصف الغربي للكرة الأرضية، وتم تنصيب الجنرال"بينوشيه" الذي أسس ديكتاتورية دموية قامت بقتل وتعذيب المواطنين، تاركة ورائها آلاف الضحايا! وفي الثمانينات، أيضاً، تدخلت الولايات المتحدة وساندت نظام سفاح السلفادور، الّذي ذبح القساوسة والراهبات والمزارعين والمعلمين، وقطع رؤوس الضحايا وعلقها على الأوتاد! ومع حلول التسعينات وبدء انتهاء معظم الأنظمة الديكتاتورية في أمريكا اللاتينية، وإن كان ظاهريًا، فقد توجهت الولايات المتحدة نحو تمويل المعارضة مع تأجيج الفتن، فلقد ضخّت بعض الوكالات الممولة من الولايات المتحدة، مثل مؤسسة المنحة الوطنية من أجل الديمقراطية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ملايين الدولارات إلى فنزويلا بهدف "تعزيز الديمقراطية". ولم تزل تسعى من أجل التخريب في فنزويلا البوليفارية. ويمكننا أن نجمل ونوجز التاريخ الدموي للولايات المتحدة في قارة أمريكا اللاتينية وفقًا للتسلسل الزمني على النحو التالي: غزو نيكاراجوا 1823، ثم بيرو 1825. احتلال تكساس المكسيكية 1846، وكي تضم نهائيًا في أعقاب 1948. تدمير ميناء جاجراي تاون في نيكاراجوا 1854. غزو كولومبيا 1873. التدخل في هاييتي 1888، ثم في تشيلي. ثم في نيكاراجوا 1894. الحرب الأمريكية الإسبانية المفتعلة طبقًا لأرجح الأقوال 1898. التدخل في كولومبيا 1901و1902. الاستيلاء على ست مدن في هندوراس 1907. دخول المارينز هاييتي وقيامهم بالسطو على البنك المركزي سدادًا لأحد الديون! ثم احتلالها من 1915 وحتى 1934. قصف المكسيك 1916. غزو خليج الخنازير 1961. ضرب الحصار الجوي على كوبا. غزو الدومينيكان 1965، ونشر الأسطول على سواحلها 1978. غزو جرينادا 1983. التدخل في تشيلي 1988. غزو بنما واختطاف رئيسها 1989. تدعيم الانقلاب على تشافيز في فنزويلا 2012، والتلويح بالتدخل العسكري 2019، ولم تزل الجرائم تتوالى كل ساعة! للمزيد من التفصيل، انظر: محمد عادل زكي، **نقد الاقتصاد السياسي**، المصدر نفسه، ص325، هامش. إدواردو جاليانو، **الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية: تاريخ مضاد**، ترجمة بشير السباعي، دار النيل، الاسكندرية، 1994. وفي التأصيل التاريخي للتدخل المستمر، حتى الآن، في الشئون الداخلية لدول أمريكا اللاتينية بخاصة، انظر: نعوم تشومسكي، **501 سنة، الغزو مستمر**، ترجمة مي النبهان (سوريا: دار المدى للثقافة والفنون، 1992) وانظر كذلك:

Michel Beaud, **A History of Capitalism 1500-1980**, translated by Tom Dickman and Anny Lefebvre: Macmillan press, London, 1988. p19.

(18) انظر: السويدي، المصدر نفسه، ص355.